

«إرث لبنان من العنف السياسي»

مشروع عنوانه: "معالجة إرث النزاعات في مجتمع منقسم"، وهو يمتدّ على سنتين ويحظى بتمويل الاتحاد الأوروبي، بهدف المساهمة في الحدّ من خطر تكرار العنف في لبنان، وذلك عن طريق معالجة إرث النزاعات المتعدّدة التي وقعت على الأراضي اللبنانية. وسيتمّ إصدار تقريرين آخرين.

بدوره، أوضح ممثل بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان ديفغو إسكالونا - باتوريل أنه "ما من مسار واحد للمصالحة. فالحقيقة والعدالة والتعويض كلها عناصر يمكن أن تساهم في بلوغها. لكن على كل مجتمع متضرّر أن يضع وصفته الخاصة لضمان تضييد جراحات الماضي بشكل مناسب ووضع الآليات التي تمنع حصول جولات جديدة من العنف والمعاناة، ولضمان محاسبة المرتكبين".

المؤلمة، التي تناقلتها الأجيال والتي نادراً ما كانت تعالج، شكّلت عنصراً أساسياً في اشتعال العنف المتمكّر. ويقدم ملخصاً عن هذه الحوادث، مبيّناً أنّ المجتمعات اللبنانية كافة تعاني من التأثيرات السلبية التي خلفها العنف. ويتضمّن خريبتين، إحداها للبنان والأخرى لبيروت الكبرى، لتوضيح عدد كبير من الانتهاكات المذكورة.

وأوضحت رئيسة برنامج المركز الدولي للعدالة الانتقالية في لبنان كارمن حسون أبو جودة، أنّ التقرير ليس مسحا شاملاً، ولكن يجب استخدامه كمورد رئيسي تبنى عليه الأبحاث والتحقيقات المستقبلية، وكذلك في النقاش الوطني حول حق الضحايا بمعرفة الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويض.

ويأتي التقرير من بين مجموعة منشورات تقع في إطار

أطلق المركز الدولي للعدالة الانتقالية، وجامعة القديس يوسف، ومركز الدراسات للعالم العربي المعاصر، تقريراً جديداً تحت عنوان: "إرث لبنان من العنف السياسي: مسح للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ما بين عامي 1975 و2008".

يجمع التقرير، معلومات عن مئات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في لبنان بين العامين 1975 و2008، من مذابح جماعية وحالات اختفاء قسري واغتيالات ونزوح قسري وقصف على مناطق مدنيّة، ويسلط الضوء على أنماط العنف ويقدم تحليلاً للأحداث من منظور قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

ويشير التقرير إلى أنّ "الذاكرة الجماعية للحوادث